

الفوضى وسياسة القوّة: الواقعية البنيويّة كنظرية عقلانية للسياسة الخارجية

Anarchy and Power Politics: Structural Realism as a Rational Theory of Foreign Policy

رابح زغوني

جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2022/06/06

تاريخ القبول: 2022/04/24

تاريخ الاستلام: 2021/03/04

ملخص:

يسعى هذا المقال لشرح نموذج نظرية واقعية للسياسة الخارجية انطلاقاً من مسلمات الواقعية كنظرية للعلاقات الدولية. إنّه وكمقاربة بنيوية، تفترض الواقعية أن بنية النسق الدولي هي مصدر جميع سلوكات السياسة الخارجية للدول؛ فالفوضى تجعل جميع الدول تنتهج مبدئياً السياسات الخارجية ذاتها؛ أي تلك القائمة على مبدأ الاعتماد على الذات، وكفواعل موحدة فإن الدول تصنع قراراتها ضمن علبة سوداء بطريقة عقلانية، تُقَيِّم من خلالها المعلومات المتاحة لتختار أنسب بديل يضمن تحقيق أهداف البقاء والأمن كمصالح وطنية، ولأنّ الصراع على القوّة هو ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن بنية النسق الفوضوية، فإنّ الواقعية تنظر إلى سياسة القوة كوسيلة ضرورية لتحقيق هديني الاستقلال والنفوذ.

كلمات مفتاحية: الفوضى، سياسة القوّة، الاعتماد على الذات، المصلحة الوطنية، الأمن.

Abstract:

This article seeks to explain a realist model of foreign policy based on realism as a theory of international relations. Realism appears as a structural approach, when it assumes that the structure of the international system is the source of all foreign policy behavior of states; Anarchy causes all countries to pursue the same foreign policies based on self-help principle. As unified actors, states make their decisions in a rational manner, that guarantees achieving the goals of survival and security as core national interests. Realism views power politics as a necessary mean to achieve foreign policy goals of independence and influence

Keywords: Anarchy, Power Politics, Self-Help, National Interest, Security

المؤلف المرسل: الاسم الكامل

1. مقدمة:

لم تحض دراسة السياسة الخارجية بالاهتمام الكافي لدى باحثي الواقعية كنظرية شائعة في العلاقات الدولية، وهي بالكاد نوقشت في كتابات الواقعيين؛ بل أن حقل "تحليل السياسة الخارجية"، الناشئ كحقل فرعي ضمن العلاقات الدولية مطلع منتصف القرن الماضي، بدا كما وأنه أقل شأنًا، أو حتى غير ذي جدوى نظرية بالنسبة لهم؛ لأنه يتخذ من الفاعل بدل البنية وحدته التحليلية، فالواقعية البنوية كما قدّمها كينيث والتز، تسلّم بأن فهمًا أفضل لسلوك الدول الخارجي، لا يمكن تطويره إلا من خلال الفصل التام بين خصائص العضو (الدولة) Agent وبنية النسق الدولي Structure لصالح الأخيرة.

إنّ الواقعية البنوية، ومن حيث أنها لا تؤمن بأي تأثير محتمل لمكونات وتفاعلات السياسة الداخلية على سياسات الدول الخارجية، فإنّها بالضرورة لا ترى أهمية في مسعى فهم عملية صناعة القرار أو أي من المصادر الداخلية للسلوك الخارجي، فهي إذ تحمل خاصية القطيعة بين السياستين الداخلية والخارجية، فإنّ ذلك هو ما يدفعها حتمًا نحو القطيعة مع فرضيات تحليل السياسة الخارجية كنظرية نوعية تبحث في خصوصيات الفاعل، فالواقعية لطالما جادلت بأنه لا يمكن فتح العلبة السوداء للنظام السياسي ولا فائدة مرجوة من فتحها، لذا لا يجب أن يسعى محلّلو السياسة الخارجية لتحليل ما لا يمكن أو لا جدوى من تحليله، ما يعني إقصاء تامًا للخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفاعل، لذا لم يظهر بأن هناك علاقة بالضرورة بين الواقعية وبرنامج بحث تحليل السياسة الخارجية، بل أن الطروحات الأصلية الأولى لباحثي تحليل السياسة الخارجية كانت تحمل بشكل واضح طابعًا تصحيحيًا لفرضيات المنظور الواقعي.

لقد جادل كينيث والتز بأنّ هنالك اختلافًا جوهريًا بين نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية، وبأن لا وجود لنقطة التقاء قد تجمع بينهما؛ فوظيفة نظرية العلاقات الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي، وبالتالي فهي لا تملك الشيء الكثير لتقدمه لنظرية السياسة الخارجية التي تهتم

بسلوكات وقرارات الدول منفردة، لهذا حذر والتز من أن تُستغل نظريته بشكل خاطئ لثوطف كنظرية للسياسة الخارجية. لكن عدداً من الواقعيين الجدد مثل كولين إيلمان وجيمس فيرون، اعتقدوا لاحقاً بأن والتز يكون قد بالغ في التفريق بين الأساس الفكري لنظريتي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، فرغم أن نوع الحقائق التي يحاول المحللون على الجانبين تفسيرها تبقى فعلاً متميزة، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن الأفكار، المفاهيم، الفرضيات والحجج التي تشكل منظوراً معيناً في العلاقات الدولية هي بالضرورة دون أي فائدة مرجوة لتفسير خيارات السياسة الخارجية وممارسات الدول، وهذا ما يبرر إمكانية اشتقاق مقارنة واقعية للسياسة الخارجية للفاعل انطلاقاً من النظرية الواقعية للبيئة. فهل يمكن أن تقدم لنا الواقعية بافتراضاتها البنوية في المستوى النسقي الأعلى اقتراحات بشأن نظرية لتفسير السياسة الخارجية للفاعل في المستوى الأدنى؟

ينطلق هذا المقال من الفرضية القائلة بأن نظريات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات ضمنية للسياسة الخارجية، غير أنه من النادر ذكرها على نحو مباشر وصريح. وبلاستفادة من مسلمات النظرية الواقعية للعلاقات الدولية عن طبيعة النسق الدولي الفوضوية، وطبيعة الدولة الداخلية كفاعل موحد وعقلاني والمصلحة الوطنية كحافز لسلوك الدول، فإن هذا المقال يسعى إلى تقديم ملامح نظرية واقعية ممكنة للسياسة الخارجية لتكون نظرية أكثر مباشرة وصراحة.

2. التحليل البنوي وفرضيات تحليل السياسة الخارجية: أين تتموقع الواقعية؟

تتميز نظريات العلاقات الدولية عن نظريات السياسة الخارجية على أساس الظاهرة أو "المتغير التابع" الذي تحاول كل منها تفسيره، فنظرية العلاقات الدولية تسعى لشرح الأحداث الدولية، ويقابل ذلك أن نظرية السياسة الخارجية تفسر لماذا تكون الدول بنوايا وأهداف وألويات مختلفة. لذا وفي تفرقه بين كلا النوعين من النظرية، جادل كينيث والتز Kenneth Waltz بأن لا وجود لنقطة التقاء قد تجمع النظريتين؛ فوظيفة نظرية العلاقات الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي وتنتهي مهمتها بتعريفها بنية هذا النسق، بينما تُلقي نظرية السياسة الخارجية الضوء على الأسباب الكامنة وراء جهود الدول واختيارها لسلوك معين على حساب آخر. وإذا كانت نظرية العلاقات الدولية لا تسعى لتفسير حوافز

الدول، فإن نظرية السياسة الخارجية لا تستطيع تعليل نتائج سلوك الدول على تفاعلات السياسة الدولية، التي يتعين لتفسيرها الرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية، ف "كل منها تجربنا عن بعض الأمور ولكنها لا تجربنا عن نفس الأمور، تجربنا عن السلوك والمحصلات على الجانبين" (زكريا، 1990، صفحة 24). لأجل ذلك، حاجّ والتر بأن نظريته البنوية لا تملك الشيء الكثير لتقدمه لنظرية السياسة الخارجية التي تهتم بسلوكات وقرارات الدول منفردة.

إن "تحليل السياسة الخارجية" تبدو من منظور واقعي بنيوي نظرية أقل شأنًا أو حتى غير ذات جدوى، فهي تتخذ من الدولة لا من النسق الدولي وحدتها للتحليل، وبالتالي فهي لا تستطيع فهم وشرح الأحداث في الشؤون الدولية، التي تميل أكثر نحو أن تكون محكومة بالعوامل النسقية سواء كانت عسكرية، اقتصادية أو غيرها. إن هذا ما يُفضي إلى أن تكون تحليل السياسة الخارجية محل شك عند الواقعيين؛ لأنها تتضمن الاعتقاد بأن السياسة الداخلية وإجراءات صنع القرار هي التي تملك التأثير الحاسم في ماذا يحدث، متى، وكيف على المستوى الدولي؟ وهذا ما لا يقبله منطق التحليل الواقعي. وعليه، إذا كانت العوامل المنتمية للتحليل على المستوى النسقي الكلي تمنحنا الجواب الكافي لفهم سلوكات الدول الخارجية كما تحتاج الواقعية، فإنه من المنطقي حينئذ أن لا نكون بحاجة لنظرية تحت مسمى تحليل السياسة الخارجية؛ لأن فهم السياسة الخارجية لفاعل واحد لن يصنع سوى فارق هامشي في فهم الأحداث الدولية الكبرى، وبالتالي فهي لا تستحق أن تُخصَّ بدراسة مكثفة (Hill, The Credentials of Foreign Policy Analysis, 1974, p. 155).

إن الواقعية البنوية، وحيث تتجاهل عملية صناعة القرار وأي مصادر داخلية للسلوك؛ لأنها تحمل خاصية القطيعة بين السياستين الداخلية والخارجية، يدفعها ذلك حتماً نحو القطيعة مع فرضيات تحليل السياسة الخارجية. وكما يشرح براين وايت Brain White ذلك، فإنه لا وجود لعلاقة بالضرورة بين الواقعية وبرنامج بحث تحليل السياسة الخارجية، بل أن الطروحات الأصلية الأولى لباحثي تحليل السياسة الخارجية كانت تحمل بشكل واضح طابعاً تصحيحياً لفرضيات المنظور الواقعي تقريبا في كل شيء:

أ- بالنسبة للواقعية، تتصرف الدول بناء على حسابات عقلانية، بينما في تحليل السياسة الخارجية يُفترض لها التصرف بناء على قاعدة "تعريف الموقف"؛ لأنه لا يوجد بالضرورة سبب يجعل المصالح الذاتية للسياسيين تتقاطع مع المصلحة الوطنية (Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, 2003, p. 8)

ب- بينما ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الرئيسي، فإن تحليل السياسة الخارجية تستبدلها بنخب السياسة الخارجية؛

ج- بالنسبة للواقعية، فالسياسة الخارجية هي بحث متواصل عن الأمن في عالم فوضوي، بينما لدى باحثي تحليل السياسة الخارجية هي سلسلة من العمليات لحل مشكلة ما Problem-Solving ؛

د- بينما تنظر الواقعية للدولة كفاعل موحد، يفتح محللوا السياسة الخارجية العلبة السوداء لفحص الوحدات العديدة المسئولة عن صنع القرار وكيف تتفاعل فيما بينها؛

هـ- إذا كانت القوة هي عملة العلاقات الدولية بالنسبة للواقعية، فإن المعلومة هي العملة بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية؛

و- البنية الفوضوية للنسق الدولي تحدد سلوك الدولة لدى الواقعية الجديدة، بينما هي مجرد ميدان للتفاعل في تحليل السياسة الخارجية (Houghton, 2005, p. 25).

لكن، وإذا كان كينيث والتز قد حذّر من أن تُستغل نظريته بشكل خاطئ لتوظّف كنظرية للسياسة الخارجية، فإن عدداً متزايداً من الواقعيين بعده قدموا عدة أعمال لشرح السياسات الخارجية للدول مستندة إلى فرضيات الواقعية كنظرية بنيوية، من بينهم كولين إيلمان Colin Elman، والذي يعتقد أن والتز قد بالغ في التفريق بين أساس النظريتين، فرغم أن المتغير التابع لكل منهما يبقى فعلاً مختلفاً، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن الأفكار، المفاهيم، الفرضيات والحجج التي تشكل منظوراً معيناً في العلاقات الدولية هي بالضرورة دون أي فائدة مرجوة لتفسير خيارات السياسة الخارجية وممارسات الدول (Rittberger, 2004, p. 2)، فأدبيات العلاقات الدولية كما يجادل فريد زكريا "مفعمة بنظريات ضمنية للسياسة الخارجية، كل منها يؤكد على سبب عام لسلوك السياسة الخارجية غير أنه من النادر ذكرها على نحو

مباشر وصريح" (زكريا، 1990، صفحة 27)، وكما يشرح جيمس فيرون James Fearon أيضاً، فإن عديد المسائل الدولية التي تسعى النظرية الواقعية البنوية تفسيرها، إنما هي في الأصل نتيجة لسياسات خارجية (Kent, 2005, p. 18).

وخلاصة الحجاج السابقة، أن فحص الطريقة التي تفهم بها النظرية الواقعية النسق الدولي ككل، يمكن توظيفها لفهم السياسات الخارجية للدول كجزء منه؛ أي استخلاص عدة فرضيات ممكنة حول السلوك المحتمل للفواعل فيه. فالواقعية البنوية تجد قوتها التفسيرية للسياسة الخارجية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، هذا النسق هو عالم فوضوي يُضمر العداء والتهديد لمتنسيبه بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية واستعمال العنف المادي فيه، بما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها لضمان أمنها. وتوزيع القوى هو أحد الخصائص المسؤولة عن نماذج سلوك الدول الملحوظة، وفواعل هذا النسق هي فواعل موحدة تستجيب لقيود الفوضى وتوزيع القوى بطريقة دائمة وعقلانية. وبذلك تقدم لنا الواقعية نموذجاً مبسطاً لتحليل السياسة الخارجية قائم على فرضيات نموذج كرة البلياردو Billiard Ball Model أو العلة السوداء Black Box، الذي يُهمل عملية وإجراءات صناعة القرار، إن هذا المنهج هو ما يمكن تسميته بـ "نظرية الفواعل على عمومها" Theory of Actors in-general أو "النظرية العامة للفاعل" Actor General Theory (Hudson, 2005, p. 2).

3. المنطق النسقي، الاعتماد على الذات وتشابه السياسات الخارجية للدول:

نتيجة اهتمامها بعوامل السياسة الداخلية، فإن تحليل السياسة الخارجية جاءت محلّ تجاهل من قبل أولئك الذين يسعون لشرح وتفسير السياسة الخارجية من خلال النظريات الكبرى للعلاقات الدولية كالواقعية البنوية. رغم أن الواقعية لا تنكر بأن بعض دوافع السياسة الخارجية قد تمتد فعلاً إلى مستوى السياسية الداخلية للفاعل لتكون قادرة على التأثير في النسق، إلا أنها تبقى أضعف من أن تغيّره، لذا كان لا بدّ لأي مشروع نظرية واقعية للسياسة الخارجية أن ينطلق من المحددات النسقية كأهم سبب لسلوك الدول، مع إغفال طبيعة البنى وأنواع القيم السائدة في الداخل (Smith, 1987, p. 345)؛ فلا يهم فيما إذا كانت الدول ثورية أو شرعية، تسلطية أو ديمقراطية، إيديولوجية أو واقعية (Linklater,

(241, p. 1997)، ففهم أفضل لسلوك الدول لا يمكن تطويره إلا من خلال الفصل التام بين الفاعل والبنية لصالح الأخيرة، فالنسق الدولي يبقى المسؤول الوحيد عن التشابه الملحوظ في سلوك السياسات الخارجية للدول (Linklater, 1997, pp. 252-253).

تجد الواقعية البنوية إذن قوتها التفسيرية للسياسة الخارجية للفاعل، في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، الذي يُدرك كعالم فوضوي يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها لضمان أمنها وبقائها. فالواقعية ترفض فكرة أن الأوضاع الوطنية الداخلية هي التي تشكّل السياسة الخارجية للفاعل، وأنّ ما علينا القيام به تحليلياً هو مجرد الملاحظة والمتابعة لشؤونه الداخلية حتى نحدد نوع سلوكه الخارجي. فإذا ما اعتمدنا تحليلاً غير مستوى النسق الدولي، فإن الواقعية سوف تكون عاجزة عن تحليل السياسة الخارجية؛ لأن التفسير الواقعي يقوم فقط على التحليل النسقي، والصراع على القوة هو فقط ما يحدد السياسات الخارجية للدول (Stefano Guzzini, 2001, p. 7). وكما يجادل فريد زكريا فـ"إن غالبية نظريات السياسية الخارجية تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولاً بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية... " (زكريا، 1990، صفحة 24).

تتسم بنية النسق الدولي التي تتفاعل فيها الدول بخاصية "الفوضى" Anarchy، التي تُعرّف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تعزز القواعد وتحفظ النظام في النسق، طالما لا وجود لحكومة عالمية تهيمن على جميع الدول وتطبق عليها قواعد عامة مُلزمة للجميع. وفي شرحه لمفهوم الفوضى كان كينيث والتز قد ميّز بين خصائص بنيتي النسق السياسي الداخلي الذي تمارس فيه السياسة الداخلية، والنسق السياسي الخارجي أين تنفذ السياسة الخارجية للفاعل، وذلك على ثلاث مستويات (Linklater, 1997, p. 251):

أ- المبدأ الناظم للنسق: فبينما النسق الداخلي مركزي وهرمي، نجد النسق الدولي فوضوي، ولهذا السبب يصبح "الاعتماد على الذات" ميزة كل السياسات الخارجية؛

ب- طبيعة الوحدات: فبينما توجد علاقة الخضوع في النسق الداخلي، فإننا لا نجد هذا في النسق الدولي، لذا يحفز الخوف من النتائج غير المرغوبة الوحدات على التصرف بطريقة تنزع إلى خلق توازن القوى؛

ج- طبيعة الأهداف؛ إذ يلاحظ أن الأفراد في النظام الهرمي الداخلي يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتمايزة، بينما تسعى الدول ضمن النظام الفوضوي الدولي-رغم اختلاف قدراتها- لتحقيق الأهداف ذاتها، إذ هي مهمة أكثر بأمنها وبقائها؛

في شرحه للطريقة التي تؤثر بها القيود البنوية على الفاعل، افترض فريد زكريا أن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين هما "التحول الاجتماعي" و"المنافسة والانتقاء"؛ فبينما يقود التحول الاجتماعي الدول إلى أن تصبح أكثر تشابهاً أو غير مختلفة وظيفياً، تولّد المنافسة والانتقاء نظاماً دولياً يتفوق أداء بعض الأمم فيه عن أداء غيرها (زكريا، 1990، صفحة 24). ومن خلال هذا الشرح، يمكن استنتاج فرضيتين بشأن المحددات البنوية للفاعل الواقعي.

1.3 الفرضية الأولى؛ مبدأ الاعتماد على الذات وتشابه السياسات الخارجية:

لا تنفي الواقعية عن الدول انتهاجها لسياسات خارجية مختلفة سعياً منها لتحقيق أهداف متنوعة، لكنّها مع ذلك، تؤكد أن جميع الدول مهتمة أولاً وأساساً بضمان بقائها وأمنها، فمتابعة أي هدف خاص في مجال معين يتوقف بالضرورة على توفر درجة كافية من الأمن. لأجل ذلك، تتبادل الواقعية بأن الدول وحدات متشابهة وأن لا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة؛ فكل الدول تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تدفعها إلى "مساعدة ذاتها" Self-help، لتكوّن لنفسها قوة تدافع بها عن نفسها وتتوسع في تحقيق مصالحها القومية إن وجدت فرصة لذلك.

تؤكد الواقعية أن قيود بنية النسق الدولي لا يمكن مقاومتها، فهي تضع حدوداً لخيارات الفاعل لا يمكن تجاوزها وتدفعه لنهج سلوكات يُعاقب من لا يستجيب لها. على هذا الأساس، فمصالح الفاعل - وحتى هويته قبل ذلك- هي محلّ تشكيل من قبل النسق الدولي الموجود خارج بيئة الفاعل الذاتية، وبذلك سيكون من المنطقي الافتراض بأن الفاعل يجب أن تكون له هوية أنانية وبالتالي مصالح أنانية، وأن يحرص أن لا يتعرض للتهديد (Bozdaglioglu, 2003, p. 16). بالنتيجة، فالبنية هي التي تشكل كل أهداف وخيارات سياسات الدول الخارجية، بل أن الواقعية تحاجّ بأن الدول التي تتجاوز القيود البنوية يترتب عن سلوكها هذا نتائج وخيمة قد تصل في بعض الظروف إلى حد فقدانها لاستقلالها أو حتى

وجودها المادي، ويشرح روبرت جرفيس Robert Jervis هذا المنطق في قوله: "تُدفع الدولة ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي، وهي إذا ما أخفقت في هذه المحاولة فإنها ستتحمّل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر" (Baumann, 2000, pp. 5-6). لكنّ هذه الفرضية الواقعية حول تشابه الدول تثير التساؤل الوحيد التالي: إذا كانت الدول معرّضة بشكل متماثل لحوافز وقيود النسق الدولي، فلماذا تستجيب - إذن - بشكل متميز؟ هذا ما تجيب عنه الفرضية الثانية.

2.3 الفرضية الثانية؛ الموقع النسبي للقوة كمحدد للسياسة الخارجية:

حسب الواقعيين، فإنّ التشابه السابق في السياسات الخارجية للدول هو تشابه في الوظائف وليس تشابه في القدرات المادية التي تؤدي بها الدول وظائفها. إنّ مجال وطموح السياسة الخارجية لدولة ما، إنّما يحدده أساساً ما تملكه من قدرات؛ فالقوي له قدرة أكبر على ممارسة وظائفه مقارنة بالآقل قوّة، وصولاً إلى الحلقة الأضعف في الترتيب، فموقع قوة الدولة مقارنة بالآخرين هو الذي يحدد اتساع أو ضيق المجال الذي تكون فيه السياسة الخارجية مقيدة بالقيود النسقية، وبالتالي يحدد لها مجال بدائل السياسات الخارجية المتاحة (Thorun, 2009, p. 18)، وهذا ما يفضي إلى أن الدولة صاحبة أكبر قدر من القوة مقارنة بدول أخرى هي الأوفر حظاً لتحقيق أهدافها المتنوعة. إنّ هذا هو ما يطلق عليه الواقعيون فرضية "الموقع النسبي من القوة"، ويعتقد الواقعيون أنّ هذا الموقع هو حصيلة اجتماع عاملين اثنين هما: نصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوى الأخرى وكذا قطبية النظام الدولي.

يتعلق العامل الأول بحصة الدولة من الموارد الممكنة في النسق، وفي هذه الحالة، تتعلق القوّة بـ "القدرات المركّبة" السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تقود سلوكات الدولة وتسمح لها بالدفاع عن مصالحها، وفي ذات الوقت تحدد لها موقعها أو مكانتها في النسق (Lamy, 2003, p. 209). أمّا القطبية الدولية كعامل ثاني، فتعرّف بعدد الأقطاب الفاعلة في النسق؛ أي القوى الكبرى في النظام الدولي التي تحدد طبيعة النظام سواء كان ثنائياً أو أحادياً أو تعددياً، فذلك يعدّ عاملاً مؤثراً في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل، وتفسير ذلك أن عدد القوى الكبرى في النسق هو المسؤول عن تحديد مدى قدرة أي

فاعل على حرية التصرف والمراوغة؛ فزيادة دولة ما لحصتها من القدرات في نسق ثنائي قد يستتبعه أثر قوة أقل مقارنة بما إذا تم ذلك في نسق غير ثنائي (Lamy, 2003, p. 209).

4. العقلانية الواقعية في السياسة الخارجية: فرضيات الدولة كفاعل موحد وعقلاني

من منظور واقعي، يتحدد سلوك السياسة الخارجية لدولة ما بناءً على ما تملكه من وسائل وأدوات القوة في النسق الدولي، لكن لماذا توجه الدول سياستها الخارجية نحو النسق الدولي؟ بمعنى آخر ما طبيعة المتغير الوسيط أو الرابط السببي الذي يربط بين الفوضى ومبدأ الاعتماد على الذات؟

يفترض كينيث والتز أن الدول تتصرف دائماً بعقلانية في استجاباتها لفرص وقيود النسق الدولي الفوضوي، فالشروط البنوية تخلق مجموعة من القوانين والقواعد التي تأخذها الدول في الاعتبار حين متابعتها لمصالحها، بل ويعتقد الواقعيون أن الدول إذا ما تجاوزت هذا المنطق النسقي، فإنه قد يترتب عن ذلك نتائج سلبية سريعة ضدها قد تصل في أسوأ الحالات إلى التهديد بزوالها، ولأنّ الدول مدركة لمثل هذا الخطر ومهتمة أساساً ببقائها، فإنّها تتصرف بالنظر للشروط التي تفرضها طبيعة النسق الفوضوية، ويشرح والتز المنطق وراء هذا السلوك بقوله: "توفر هذه الحالة حافزاً كافياً لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية؛ إذ أنّها تصبح أكثر حساسية للتكاليف، وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية" (Baumann, 2000, p. 4).

تجد العقلانية مرجعيتها في حقل الاقتصاد أين قُدِّمت باسم "نظرية المنفعة المتوقعة"، التي تفترض بأن الأفراد يتصرفون دوماً بناءً على النتائج المتوقعة لقراراتهم "التي يتم حسابها عبر الخيارات المتاحة، والفرص القائمة لكل من الخيارات السابقة، ومن ثم اختيار البديل الذي يقدم النتيجة الأفضل" (Alex Mintz, 2010, p. 57). ويشير توظيفها في تحليل السياسة الخارجية، في شرح سلوكيات الفاعل بوصفها تتسم دوماً بـ "الطابع الهدفي"، من حيث انسجامها مع أهداف محددة سلفاً، يسعى الفاعل من خلالها لتعظيم المنفعة من خلال اختيار البديل الذي يعظم المكاسب بأقل التكاليف.

والحقيقة أن الواقعيين التقليديين من أمثال: ثيوسديس، ماكيافيلي، هوبز، كانوا قد أشاروا لمفهوم العقلانية هذا بمعنى آخر ذلك المعروف في أدبيات الواقعيين بـ عقل الدولة "Raison D'état"، الذي يعني أنّ على رجال الدولة أن يحسبوا عقلانياً الخطوات الأكثر ملائمة لضمان بقاء وأمن الدولة في بيئة من العداء والتهديد، كما يتضمن ضرورة أن يبتعد هؤلاء القادة عن المبادئ الأخلاقية والمثالية، وأن لا يُضخّوا بمصالح الدولة من أجل مفاهيم أخلاقية غامضة (Tim Dunne, 2003, p. 163)، فالدولة - كما يتصورها الواقعيون - هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها، لذا تحكمها معايير أخلاقية أعلى من تلك التي عند مواطنيها، وتسري عليها قوانين وأعراف غير تلك التي تسري عليهم، فمن أولى واجباتها الحفاظ على ذاتها، وإذا كان للفرد الحق الأخلاقي في التضحية بذاته دفاعاً عن مبدأ أخلاقي، فإن الدولة في علاقاتها الخارجية لا تملك الحقّ في أن تُقدّم نفس الموقف الأخلاقي على حساب عمل سياسي ناجح (حتي، 1985، صفحة 24). وإذا ما تم تكيف المفاهيم السابقة مع التحليل الواقعي المعاصر، فإن ذلك ما تفترضه الواقعية عن الفاعل باعتباره فاعلاً موحداً وعقلانياً.

يبدو من المفيد، لغرض التحليل، الافتراض بأنّ قرارات السياسة الخارجية لدولة ما تصنع بطريقة عقلانية من قبل وحدة متجانسة؛ لأنّ محلي السياسة الخارجية لا يمكنهم الاضطلاع على النقاشات التي تحصل داخل العلبة السوداء بين صنّاع القرار رفيعي المستوى، فلا يمكن الاعتماد سوى على مؤشرات أو لمحات عن عملية صنع القرار سواءً عندما يكتب صنّاع القرار مذكراتهم، أو بعد الاضطلاع على الوثائق المحالة على الأرشيف، رغم أن بعض المحللين واسعي الاتصال والعلاقات الخاصة قد يتلقّون معلومات تفيدهم في التحليل الصائب بينما لا يزال صنّاع القرار في مراكزهم. لكن عموماً، يبقى الحصول على المعلومات أمراً غير متاح لتحليل السياسة الخارجية؛ لأنّ صناعة قرار السياسة الخارجية تتمّ في أعلى هرم الدولة، تتسم بالسرّيّة ولا تصل إلى الرأي العام، بالإضافة إلى ذلك، فإنّه ليس متيسراً دوماً الحصول على المعلومات ذاتها التي تصل إلى صنّاع القرار من مصادر متعددة ومعرفة كيف يقيّمونها ويفسّرونها، إنّه من أجل كل ذلك، يبدو من المفيد فعلاً لتحليل السياسة الخارجية الافتراض مسبقاً بأنّ الصورة الموحّدة التي تبدو

عليها الحكومة أمام العالم الخارجي كفاعل موحد، هي انعكاس لما يحدث داخلها كفاعل واحد ومتجانس (Breuning, 2007, p. 57).

إنّ هذه الفرضية التي تعامل صنّاع القرار داخل الدولة كوحدة واحدة متجانسة، هي ما يُطلق عليها في النظرية الواقعية بفرضية الفاعل الموحد؛ إنّها تعني معاملة الحكومة كما ولو أنّها صانع قرار وحيد، بدل معاملتها كما ولو أنّها مجموعة من صنّاع القرار، أو تركيبة من الأجهزة والمكاتب بمراتب مختلفة ضمن نظام بيروقراطي. إنّ النظر إلى الدولة من الخارج دون مراعاة خصائصها الداخلية وطبيعة التفاعلات الحكومية فيها، يعني فهم السياسة الخارجية كما وأنّها نتاج لحكومة تعمل كوحدة متجانسة أو فاعل موحد، إنّ هذا ما يجعل من غير الضروري معرفة طبيعة النقاشات والأعمال الداخلية ضمن هيكل صنع القرار، على افتراض أن الجميع يتصرف انسجاماً مع المصلحة الوطنية (Breuning, 2007, p. 58).

ويشير مفهوم المصلحة الوطنية لمجموعة القيم الأساسية المرتبطة بوجود الدولة والمعرفة عبر تاريخها ككل، وهي بذلك أهداف وجود واستمرار لا تتغير رغم أن وسائل تحقيقها قد تتغير، وكان جورج كينان George Kennan قد حدّد هذه المصالح في ثلاثية: ضمان الأمن العسكري وسلامة واستقرار النظام السياسي ورفاهية الشعب. إن ربط سلوك جميع الدول بالمصلحة الوطنية يضفي ترتيباً منطقياً لحقل تحليل السياسة الخارجية، ويجعل من الفهم النظري لهذه السياسة ممكناً.

إنّه من أجل متابعة وتحقيق وحماية المصلحة الوطنية، فإنّ الدولة كفاعل موحد تتصرف وتستجيب بطريقة عقلانية فتصبح فاعلاً عقلانياً أيضاً. إنّ نموذج صناعة القرار - كما جاء في دراسة ريتشارد سنيدر الأولى عن صناعة القرار (1954) وغراهام أليسون بعد ذلك (1971) - ينطلق من مجموعة المسلّمات التالية (سليم، 1998، صفحة 480):

1- الدولة فاعل موحد وتواجه العالم كوحدة مندمجة؛

2- الحكومة هي وحدة التحليل؛ أي وحدة اتخاذ القرار؛

3- الحكومة كيان تنظيمي متجانس، يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف وقيمون البدائل بنفس الأسلوب؛

4- الدولة كائن عقلائي، تختار السلوك الذي يخدم بأكثر ما يمكن أهدافها ومصالحها.

هذا النموذج غالباً ما تم تقديمه كعلبة سوداء، لا يمكن رؤية ما يحصل داخل العلبة، ولا حاجة لنا في فعل ذلك؛ بما أن جميع العلب السوداء (الأنظمة السياسية) تعمل بالطريقة العقلانية ذاتها. فالواقعية تجادل، أنه إذا كانت جميع الدول فواعل موحدة وتسعى جميعها لمتابعة وتحقيق المصلحة الوطنية، فإنّ القرارات التي يتخذها صنّاع قراراتها هي مجرد قرارات لدولهم، فلا يمكن سوى وصفها بأنها محل تخطيط هادف؛ بمعنى نتاج لإستراتيجية لحل مشكلة ما، أو لعملية تفاعل بين فعل ورد فعل. ويشرح أليسون نظام صناعة القرار في هذا النموذج في قوله: "في نظرية صنع القرار الحديثة، تُختزل مسألة القرار العقلاني في مسألة بسيطة تتعلق في الاختيار بين مجموعة من البدائل لكل منها نتائج معينة، الفاعل يختار البديل الذي تكون نتائجه مفضّلة بالنظر لوظيفته النفعية، وترتيب النتائج يكون بالتوالي على حسب تفضيلات الفاعل" (Neack, 2008, p. 34). ووفقاً لذلك، فإنّ القرار العقلاني، هو ذلك القرار الذي يتأسس على الخطوات التالية (سليم، 1998، صفحة 480):

أ- السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية؛

ب- جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة ما قبل اتخاذ القرار؛

ج- حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد، وتقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه؛

د- اختيار البديل الأكثر تعظيماً للمنافع.

5. البقاء، الأمن وسياسة القوة كتفسير واقعي للسياسة الخارجية:

إنّ تبني الواقعية لنموذج الفاعل العقلاني كنموذج لسلوك الدولة الخارجي، ينتهي بها إلى التسليم بالطبيعة الأنانية للأهداف التي تسعى لتحقيقها؛ فالواقعية تقترح أن سلوك السياسة الخارجية المناسب للدولة كفاعل عقلائي هو الدفاع باستمرار عن أهداف المصلحة الوطنية، لكنّ هذا المفهوم المتكرر توظيفه

في التحليل الواقعي يحتاج إلى توضيح حتى يصبح -نظرياً- مقبولاً كحافز مفسّر لشرح سلوك الدول؛ أي لفهم لماذا تتصرف الدول بالشكل الذي تتصرف به، فأين تكمن المصلحة الوطنية للفاعل الواقعي؟ تفترض الواقعية أن الدول مهتمة أولاً وأساساً بتأمين بقائها؛ بمعنى وجودها المادي Survival، وهذا الهدف الجوهري يُعزى إلى مختلف أنواع الدول بالنظر لإدراكها البيئة الدولية على أنها تنافسية تضمّر العداء والتهديد، وبذلك تكون رغبة الدول في البقاء، هي الهدف الأكثر ملائمة نظرياً ليعبر عن جوهر المصلحة الوطنية. إنّ المسألة الأكثر أهمية لأي مصلحة وطنية هو تحقيق البقاء وضمان الأمن القومي في شكل السلامة الترابية والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في بيئة دولية تنافسية (Knudsen, 1979, p. 12).

في سعيها لتأمين بقائها، تفترض الواقعية أن الدول مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات، أن تضمن إلى أقصى حد ممكن تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها مصدره هذه البيئة، وهذا ما يربط قيمة البقاء بالأمن كههدف رئيس، صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو مصلحتها الوطنية الوحيدة، ولكنها تعتبر أنه يبقى المصلحة الأساسي؛ لأنّ تحقيق أي هدف في مجالات أخرى غير المجال الأمني مرتبط أساساً بتحقيق درجة كافية من الأمن (Rittberger, 2004, p. 12). وبالنتيجة، تكون المصلحة في تحصيل الأمن هي المصلحة الأساسية لجميع الدول، وهي التي تحدد وتُعرّف باستمرار سلوكياتها الخارجية.

وفي سعيها لتحقيق الأمن، تفترض الواقعية أن الدول تكافح من أجل زيادة قوتها، أو ما يُعرف في أدبيات الواقعيين بمفهوم "سياسة القوة" Power Politics، وهي بذلك تُدرك سياسات الدول الخارجية على أنها صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تملئها مصالحها واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها مصالح الدول الأخرى (عودة، 2003، صفحة 28). فهل يمكن أن نستنتج من هذه الفرضية العامة نظرية للقوة كحافز لسلوك الدول الخارجي؟

1.5 القوة كحافز لسلوك السياسة الخارجية للفاعل.

سواءً كان هدف الدولة متعلقاً بالبحث عن الهيمنة أو فقط حماية الذات، تضل القوة مطلباً ضرورياً لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، ولهذا يعتقد الواقعيون أن الدول تعتمد على ذاتها لزيادة موقعها النسبي من القوة في النسق الدولي، أي زيادة ما تملكه من القوة على وجه المقارنة مع الآخرين؛ لأنّ الصراع على القوة هو الطريقة الوحيدة لضمان البقاء في نسق فوضوي، وإذا ما تصرفت الدول بشكل آخر خارج ضرورات سياسات القوة، فإنّها سوف تدفع ثمن ذلك وتحمل عديد المخاطر (Thorun, 2009, p. 19)، وكما يشرح كينيث والتز، فـ "إن أولئك الذين يفشلون في دعم أنفسهم، أو يفعلون ذلك بأقل فعالية من الآخرين، سيفشلون في تحقيق الازدهار، سيفشلون في حماية أنفسهم، وسوف يعانون" (Steven E. Lobell, 2009, p. 19)، ما يعني أن السياسة الخارجية للدولة تتعلق كلياً أو نسبياً -على الأقل- بالقيم المادية، التي يمكن قياسها بالمنظور الاقتصادي للتكاليف والمكاسب؛ أي كيف يمكن تحقيق المكاسب بأقل التكاليف (Knudsen, 1979, p. 12).

رغم ذلك، فإنّ الواقعيين يحذرون من التوظيف المادي الضيق للقوة في فهم السياسة الخارجية؛ فكما ناقش ريمون أرون Raymond Aron، لا يمكن للقوة أن تضطلع بنفس الدور الذي تضطلع به النقود في النظرية الاقتصادية؛ ولأنّه في السياسة الدولية لا وجود لمتغير مكافئ للنقود، فإنّ قياس القوة لا بدّ أن يبقى تقريبياً فقط، فالقوة لا تملّي على الفاعل نوع السلوك الواجب مباشرته، ولكنها تضعه في السياق الذي تتضح له من خلاله الخيارات التي تخدم مصالحه (Stefano Guzzini, 2001, pp. 10-12). وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تتم المقارنة لمفهوم القوة في النظرية الواقعية؟

بالنسبة للواقعية الكلاسيكية، فإنّ هانس مورجانتو Hans Morgenthau كان يُعرّف المصلحة الوطنية دائماً بلغة القوة، لذا تعتبر القوة كمفهوم مناسب لتحليل السياسات الخارجية للدول في أوقات مختلفة. وكحافز أساسي لسلوك الدول، فإنّ استهداف القوة السياسية يؤدي إلى ثلاثة أنواع من السياسات الخارجية (Stefano Guzzini, 2001, p. 6):

أ- "سياسة الحفاظ على الوضع القائم"، التي تسعى لحفاظ على القوة المكتسبة؛

ب- "سياسة توسعية"، التي تسعى لزيادة مكسب القوة؛

ج- "سياسة استعراضية"، التي تهدف إلى إظهار القوة.

وبذلك تكون سياسات الدول الخارجية صراعاً متواصلاً على القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للدول، فإنّ القوّة تبقى دائماً هي الهدف العاجل.

على العكس من ذلك، تفترض الواقعية الجديدة أن الدول ترغب أساساً في تأمين بقائها، وأنّها مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات أن تضمن إلى أقصى حد ممكن تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها. صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو هدف الدولة الوحيد ولكنها تعتبر أنه يبقى الهدف الأساسي؛ لأن تحقيق أي هدف في مجالات أخرى غير المجال الأمني مرتبط جوهرياً بتحقيق درجة كافية من الأمن، كما أنها تُقرّ أن تحقيق درجة كاملة من الأمن مطلب صعب المنال بسبب الندرة الدائمة لهذا المورد، لذا تكافح الدول من أجل أن تحافظ على أو تزيد أمنها (Rittberger, 2004, p. 12). وعليه، فالمصلحة في تحصيل الأمن وليس القوّة هي التي تُحدّد وتُعرّف باستمرار سلوكيات الدول الخارجية.

إنّ مصدر هذا الفهم الواقعي هو محاكاة بيئة السياسة الداخلية للدولة، حيث أن استخدام النظام السياسي للقوّة ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة يستخدمها النظام كطرف مهيم في المجتمع لضمان الاستقرار الداخلي، وعلى النحو ذاته، افترض الواقعيون الجدد أن الفوضى في النسق الدولي هي بمثابة الدافع نحو استخدام القوة كـ "وسيلة" لتحقيق هدف "الأمن" (Stefano Guzzini, 2001, p. 6). إنّ الواقعية البنوية تدرك مغزى الحياة الدولية على أنّها ليست البحث عن القوّة، ولكن البحث فقط عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال هذه القوّة، فانعدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغوطاً على الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوّة. وربما يجيد جون هيرز John Herz تفسير المنطق وراء هذا الرأي بشكل أفضل في قوله "في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإنّ الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك والخوف المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن" (زكريا، 1990، صفحة 30). ويشرح كينيث والتز، أنّه ما دامت القوة تخدم هدف تحقيق أمن الدول، وأن هذه الدول هي بمثابة فواعل ساعية وراء زيادة أمنها Security Maximizer، جاز القول بالنتيجة أنّها ساعية لزيادة قوتها Power Maximizer (Baumann, 2000, p. 5).

2.5 أهداف القوة السياسية: بين الدفاع والهجوم

يُوظَّف مفهوم "الصراع على القوة" لدى باحثي الواقعية بمعنيين اثنين: من جهة، لوصف الحفاظ على الموقع النسبي لقوة الدولة أو زيادته في النسق الدولي، وهو في هذه الحالة يعني القدرة على التحكم في الموارد، ومن جهة ثانية، لوصف النفوذ على سلوك الدول الأخرى والتأثير في التفاعلات الدولية، وهو يعني في هذه الحالة قدرة التأثير على الفواعل الأخرى والقرارات الدولية (Baumann, 2000, p. 5)، فبالنسبة لكينيث والتز، فإنّه وفي نظريته عن توازن القوى، يجادل بأنّ الدول "دفاعية"؛ فلاّ أنّ الدول لا تعرف بدقة كم تحتاج من القوة لضمان تحقيق الأمن في الحاضر وفي المستقبل، فإنّها تكافح لزيادة حجم ما تملكه من القوة المادية كسبيل وحيد لضمان الأمن (Stefano Guzzini, 2001, p. 7)، إنّها في هذه الحالة تكتفي بالبحث عن التوازن. أمّا بالنسبة لجون ميرشايمر John Mearcheimer، فهو يجادل بأنّ الدول "هجومية"؛ لأنه في ضل الفوضى دائماً ما تواجه الدول تهديد أنّ الدول الأخرى سوف تستخدم القوة لثنافسها، لذا فإنه فقط الدول الأكثر قوّة تستطيع ضمان بقائها (Taliaferro, 2011, p. 128). إنّها في هذه الحالة، لا تبحث عن التوازن بل عن التوسع.

ويستتبع ذلك ضرورة التمييز بين مفهومين مركزيين في المقاربة الواقعية لتفسير السياسة الخارجية هما: الاستقلال Autonomy والنفوذ Influence كأهم خيارين لسياسة القوة الواقعية، ويُقصد بالاستقلال، مدى قدرة الدولة تجنّب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها وتوجهاتها وقراراتها، بينما يعني النفوذ قدرة الدولة ممارسة التأثير في بيئتها، سواء على السياسات الخارجية للدول الأخرى أو في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها (Rittberger, 2004, p. 13).

6. خاتمة:

تُدرك الواقعية البنوية بأنّها أكثر وأهم نظرية عقلانية للسياسة الخارجية، لأنّ المنظرين الواقعيين يجادلون بأنّ الذي ينطبق على ظاهرة السياسة الخارجية هو ذاته وبالتحديد ما ينطبق على أية ظاهرة طبيعية مادية بصفة موضوعية، وبوصف أكثر دقة، تبدو السياسة الخارجية من منظور واقعي كظاهرة خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد إلى الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي، ولأجل فهم

السياسة الخارجية، يجب فهم تلك القوانين التي تحكم النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول، ولما كان عمل هذه القوانين لا يخضع لخصائص الدول الداخلية أو تصورات صناع قراراتها بقدر ما تحكمه المصلحة الوطنية، فإنّه من الضروري تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية.

إنّ الواقعية البنوية تجد قوتها التفسيرية في السياسة الخارجية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، هذا الأخير هو عالم فوضوي يضمّر العداء لمنتسبيه بسبب غياب سلطة مركزية تحتكر امتلاك الشرعية واستعمال العنف المادي لحفظ النظام، ما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها لتحصيل القوة التي تضمن استقلالها وأمنها، كما وتنظر الواقعية للدول كفواعل موحدة (نموذج كرة البيلياردو) تصنع قراراتها في علبة سوداء وبطريقة عقلانية، تُقيّم من خلالها المعلومات المتوفرة قبل اختيار البديل المناسب وفق قاعدة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر. وعلى أساس من ذلك، تنظر الواقعية إلى جميع الدول على أنّها تنتهج -مبدئياً- سياسات خارجية بالطريقة ذاتها؛ التي قوامها سياسة الاعتماد على الذات، فلا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة، فكل الدول تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل كل خياراتها الخارجية، وبهذا تقدّم لنا النظرية الواقعية نموذجاً عاماً ومبسّطاً لتحليل السياسة الخارجية يقوم على فرضيات ما أسماه منتقدوها "نظرية عامّة للفاعل".

إنّ النظرية العامّة للفاعل (الدولة كفاعل موحد وعقلاني) تلغي الدور الذي تضطلع به عوامل السياسة الداخلية ولعبة صناعة القرار في تحديد الذي يجري ما بين الدول، ومثل هذا التصور بالنسبة لمؤيدي نظرية "نوعية" للسياسة الخارجية ينطوي على خطأ النظر إلى الأفراد صناع القرار كفواعل عقلانيين مرادفين لدولهم؛ فالدولة بالنسبة لباحثي تحليل السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون تعبيراً عن فاعل موحد وعقلاني، لذلك فهم يدعون إلى تطوير بديل نظري عن "النظرية العامة للفاعل" الواقعية، ليكون بمقدوره يتجاوز نموذج كرة البيلياردو ويكون قادراً على فتح العلبة السوداء لي طرح أسئلة من؟ فعل ماذا؟ كيف؟ ولصالح من؟

7. قائمة المراجع:

– باللغة العربية:

- عودة، جهاد، (2003)، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، دار الهدى، القاهرة.
- زكريا، فريد، (1990)، من الثورة إلى القوة، الجنود الفريدة لدور أمريكا العالمي، شركة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- سليم، محمد السيد، (1998)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- حتي، ناصف يوسف، (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت.

– باللغة الأجنبية:

- Alex Mintz, K. D. (2010). Understanding Foreign Policy Decision Making. Cambridge: Cambridge University Press.
- Baumann, R. (2000). Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy. Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik, Working Paper, № 30a.
- Bozdaglioglu, Y. (2003). Turkish Foreign Policy And Turkish Identity: A Constructivist. London: Routledge.
- Breuning, M. (2007). Foreign Policy Analysis: A Comparative Introduction. London: Palgrave Macmillan.
- Hill, C. (2003). The Changing Politics of Foreign Policy. Hampshire: Palgrave Macmillan Limited.
- Hill, C. (1974). The Credentials of Foreign Policy Analysis. Millennium , Journal of International studies , Vol 3, Issue 2, 148-165.
- Houghton, P. (2005). Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach. Foreign Policy Analysis , Volume 3, Issue 1, 24-45.

- Hudson, V. (2005). Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of. Foreign Policy Analysis , Volume 1, Issue 1, 1-30.
- Kent, C. (2005). Politically Rational Foreign Policy Decision-Taking. Dissertation Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, . Office of Graduate Studies of Texas, USA.
- Knudsen, O. (1979). National Interests and Foreign Policy: On the National Pursuit of Material Interests. Cooperation and Conflict , Volume 4, Issue 1, 11-19.
- Lamy, S. (2003). Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neoliberalism. In S. S. John Baylis, The Globalization of World Politics. Oxford: Oxford University Press.
- Linklater, A. (1997). Neo-Realism in Theory and Practice. In K. B. Smith, International Relations Theory Today. Pennsylvania: Pennsylvania State University Press.
- Neack, L. (2008). The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era. New York: Rowman & Littlefield Publishers.
- Rittberger, V. (2004). Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from. Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik, Working Paper № 30a, 1-32.
- Smith, S. (1987). Foreign Policy Analysis and International Relations. Millennium Journal of International Studies , Volume 16 issue 23, 45-348.
- Stefano Guzzini, S. R. (2001). Realism and Foreign Policy Analysis. Copenhagen: Peace Research Institute.
- Steven E. Lobell, N. M. (2009). Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy. Cambridge: Cambridge University Press.
- Taliaferro, J. (2011). Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited. International Security , Volume 25, No.3,128-161.
- Thorun, C. (2009). Explaining Change in Russian Foreign Policy: The Role of Ideas. London: Palgrave Macmillan.

- Tim Dunne, B. c. (2003). Realism. In S. S. John Baylis, The Globalization of World Politics. Oxford: Oxford University Press.